٣٠٠٠٠١٢

مجلة

جامعة أم القرى

للبحوث العلمية المحكمة

العدد الثاني عشر

السنة التاسعة ، ١٤١٦هـ (١٩٩٦م)

رقم الايداع ٣٣٠٣وتاريخ١٢/١١/١٤١٥هـ-الرقم الدولي المعياري للدوريات ردمد:٤٢١٦-١٣١٩ ISSN

تطور المتحصلات والمدفوعات في ميزان مدفوعات المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٣٩١هـ - ١٤١٢هـ الموافق (١٩٧١ - ١٩٩٢)

الدكتور / عبد المحسن بن عبد الله بن محمد آل الشيخ
الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - بجامعة أم القرى

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، أكمل لنا الدين ، وأتم علينا النعمة وشرع لنا ما فيه صلاح معاشنا ومعادنا .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، عبد الله ورسوله ، الذي أدى الأمانة ، ونصح الأمة ، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين من ربه ، عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأزكى التسليم .

وبعد : فإن استمراراً لاهتمام الباحث بدراسة القضايا الاقتصادية التي تهم المملكة العربية السعودية التي اتخذت الإسلام شرعاً ومنهاجاً ، كان هذا البحث عن تطور المتحصلات والمدفوعات في ميزان مدفوعات المملكة العربية السعودية ، راجياً من الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في بحثي هذا لما يخدم أمتي .

والحمد لله رب العالمين .

تمهيد :

تحدث المعاملات الاقتصادية الدولية عن طريق استيراد وتصدير السلع والخدمات ورؤوس الأموال ويترتب على ذلك وجود علاقات اقتصادية . وهذه المعاملات والعلاقات بحاجة إلى سجل دقيق يوضحها لكي يبين ما على الدولة من التزامات وما لها من حقوق ([1]) .

وهذا السجل يعرف بميزان المدفوعات ، ويعتبر استيراد السلع والخدمات الأجنبية ديناً على الدولة يرتب عليها مدفوعات تسجل في الجانب المدين من هذا السجل ، بينما يعتبر تصدير السلع والخدمات المحلية إلى الخارج ديناً للدولة يوجب لها متحصلات تسجل في الجانب الدائن من هذا السجل ([2])

وعلى هذا يتكون ميزان المدفوعات أساساً من جانبين ، جانب دائن تسجل فيه المتحصلات وجانب مدين تسجل فيه المدفوعات ([3]) .

---

[1] - انظر : النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، د/ صبحي تادرس قريصة ، ود/ مدحت محمد العقاد (دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣م) ، ص٣٢٣ .

[2] - عرف هذا الميزان بعدة تعريفات منها أنه " البيان الإجمالي السنوي الذي يصور إيرادات الدولة من الخارج ومدفوعات الدولة إلى الخارج ، ومنها " أنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى ، وذلك خلال مدة معينة هي في الغالب سنة . ومنها أنه بيان يوضح فيه قيمة جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات وجميع قروض رؤوس الأموال والذهب والاحتياطيات الدولية التي تأتي من الخارج إلى داخل الدولة ، أو التي تخرج من داخل الدولة إلى الخارج "؛ انظر : موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، د/ حسين عمر ، (دار الشروق) جدة ، ١٣٩٩) ؛ وانظر : النظريات والسياسات النقدية والمالية ، د/ سامي خليل ، (شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٢) ، ص : ٧٣٩ ؛ وانظر : النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، د/ صبحي قريصة ، ود/ مدحت العقاد ، ص : ٣٢٣ .

[3] - انظر : النقود والبنوك والتجارة الخارجية ، د/ صبحي تادرس قريصة ، و.د/ كامل عبد المقصود بكري ، (دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية) ص : ٣٧١ .

ويترتب على زيادة المتحصلات عن المدفوعات وجود فائض ، كما يترتب على زيادة المدفوعات عن المتحصلات وجود عجز ([1]) .

والمملكة العربية السعودية كأي دولة لها معاملاتها وعلاقاتها الاقتصادية مع دول العالم المختلفة ، ويظهر ميزان مدفوعاتها حجم هذا التعامل ، ويبين مصادر المتحصلات وبنود المدفوعات كما يظهر ما حدث من عجز أو ما تحقق من فائض ([2]) .

ونظراً لحدوث عجز مستمر في ميزان مدفوعات المملكة العربية السعودية من عام ١٩٨٣م ، لذا كان هذا البحث الذي أتناول فيه مكونات هذا الميزان بالدراسة والتحليل خلال الفترة (١٩٧١م - ١٩٩٢م) في محاولة لبيان سبل علاج هذا العجز من خلال دراسة أسبابه ووسائل مواجهتها . وقد اقتصرت الدراسة على هذه الفترة لأن العام الأول يمثل بداية الخطط الخمسية التي تبنتها الحكومة السعودية في سبيل تطوير قطاعاتها المختلفة . أما العام الأخير فهو يمثل آخر ما صدر من قبل مؤسسة النقد من بيانات عن هذا الميزان عند إعداد هذا البحث .

وسوف يتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث يتضمن الأول منها مصادر المتحصلات ، والثاني بنود المدفوعات ، والثالث عن ما تعرض له ميزان المدفوعات من فائض وعجز خلال فترة الدراسة وسبل مواجهة العجز الحادث فيها . وقد دعمت هذه الدراسة بملاحق احتوت على الأشكال البيانية التي توضح تطور المتحصلات والمدفوعات والمساهمات النسبية لمكوناتها .

---

[1] - انظر : النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، د/ محمد عبد العزيز عجمية ، ود/ مصطفى رشدي شيحة ، (الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٣) ص ٣٥٧ .

[2] - يحرص صندوق النقد الدولي بأن تكون البلدان الأعضاء في هذا الصندوق ملتزمة بقواعد موحدة لميزان المدفوعات للمساعدة في تسهيل عملية تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان المختلفة ، انظر : دليل ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي ، ١٩٧٧ ، ترجمة صندوق النقد العربي ١٩٨٠) ص : ١ .

* المبحث الأول : مصادر المتحصلات

تتكون مصادر المتحصلات في ميزان مدفوعات المملكة العربية السعودية من المصادر التالية ([1]) :

أولاً : الصادرات : تشمل هذه الصادرات صادرات الزيت والصادرات الأخرى ([2]) .

ثانياً : عائدات الاستثمار : وتشمل عائدات الاستثمار الحكومية والأهلية في الخارج ، التي ينتج عنها تدفقات نقدية أجنبية إلى الداخل .

ثالثاً : المتحصلات الأخرى وتشمل :

١ - المتحصلات من الحج والعمرة والزيارة وهي المبالغ التي ينفقها من قدم من الحجاج والمعتمرين والزوار ()[3] .

٢ - المتحصلات من السياحة : وهي المبالغ التي ينفقها من قدم للمملكة العربية السعودية للسياحة .

٣ - المتحصلات من البعثات الأجنبية : وهي المبالغ التي تنفقها البعثات الدبلوماسية وأفرادها وكذلك المؤسسات الإقليمية والعالمية التي تتخذ من المملكة مقراً لها ([4]) .

---

[1] - انظر التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (٩٢/٩٣) ، ص : ٤٣ ؛ ولعام (١٣٩٦) ص: ٤٣ ؛ ولعام (١٤٠٠) ص : ٦٢ ؛ ولعام (١٤٠٢) ص ٦٧ .

[2] - تشمل هذه الصادرات مبيعات الوقود للسفن لظهورها في الميزان التجاري في جانب الصادرات ، انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤١١/١٤١٢) ، ص : ٢١٣، ٢٢٧-٢٢٩ .

[3] - كانت المتحصلات من الحج تفرد في بند مستقل ولكن منذ عام ١٤٠٢هـ ، أصبحت تحت بند متحصلات أخرى .

[4] - مثل البنك الإسلامي للتنمية ، والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي .

٤ - المتحصلات من مبيعات التذاكر للخطوط السعودية في الخارج وكذلك الشحن ونقل الطرود البريدية .

٥ - المتحصلات من الرسوم التي تفرض على السفن في الموانيء وعلى الطائرات في المطارات مقابل الخدمات التي تقدم لها .

٦ - مبيعات الوقود للطائرات الأجنبية .

٧ - متحصلات متنوعة أخرى .

والجدول (١-١) ([1]) يبين تطور هذه المتحصلات من عام (١٩٧١) إلى عام (١٩٩٢) .

ونلاحظ من الجدول (١-١) ما يلي :

أولاً :كانت أعلى قيمة للصادرات خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢) ، في عام (١٩٨١) حيث بلغت(٣٨٠٢٧٠) مليون ريال،وذلك يعود لما يلي([2]):

١ - أعلى كمية منتجة ومصدرة من النفط كانت في ذلك العام .

٢ - ارتفاع قيمة البرميل من النفط في تلك الفترة .

٣ - كون الصادرات النفطية تشكل ما يزيد عن (٩٩٪) من إجمالي الصادرات في ذلك العام .

بينما كانت أدنى قيمة للصادرات خلال تلك الفترة باستثناء الثلاث سنوات الأولى (١٩٧١-١٩٧٣) ([3]) في عام (١٩٨٦) حيث بلغت (٧٤٧٥١) مليون ريال ، ويعود ذلك لما يلي ([4]) :

---

[1] - الرقم الأول يدل على رقم المبحث والرقم الثاني على رقم الجدول .

[2] - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤٠٢) ، ص : ١٦٤، ١٨٦ .

[3] - استبعدت هذه السنوات حيث بدأ ارتفاع الأسعار منذ عام (١٩٧٤) .

[4] - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤٠٨) ، ص : ٢٠٩ ، ٢١٠ .

جدول (د١) يبين تطور المتحصلات خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٩٢م) (بملايين الريالات)

المتحصلات / السنوات	الصادرات		النسبة إلى الإجمالي ٪	عائدات الاستثمار		النسبة إلى الإجمالي ٪	المتحصلات الأخرى		النسبة إلى الإجمالي ٪	الإجمالي	
	المبلغ	نسبة التغير ٪		المبلغ	نسبة التغير ٪		المبلغ	نسبة التغير ٪		المبلغ	نسبة التغير ٪
١٩٧١	١٢١٤٢	...	٩٢.٥	٣٠١	..	٢.٣	٦٨١	..	٥.٢	١٣١٢٤	..
١٩٧٢	١٦٨٢٩	٣٨.٦	٩٢.٦	٤٣٥	٤٤.٥	٢.٤	٩٠٥	٣٢.٩	٥	١٨١٦٩	٣٨.٤
١٩٧٣	٢٢٤٧٤	٣٣.٥	٩١.٥	٧٦١	٧٤.٩	٣.١	١٣١٩	٤٥.٧	٥.٤	٢٤٥٥٤	٣٥.١
١٩٧٤	١١٨٥٨٣	٤٢٨	٩٤.٧	٤٣٢٥	٤٦٨	٣.٥	٢٢٩٧	٧٤.١	١.٨	١٢٥٢٠٥	٤١٠
١٩٧٥	٩٧٧٦٠	-١٧.٦	٩١.١	٦٥٣٩	٥١.٢	٦.١	٢٩٦٥	٢٩.١	٢.٨	١٠٧٢٦٤	-١٤.٣
١٩٧٦	١٢٧٨٢٥	٣٠.٨	٩٠.١	١٠٢٧٧	٥٧.٢	٧.٢	٣٧٩٧	٢٨.١	٢.٧	١٤١٨٩٩	٣٢.٣
١٩٧٧	١٤٤٤٠٦	١٣	٨٨.٤	١٤٠٥٧	٣٦.٨	٨.٦	٤٩٦٥	٣٠.٨	٣	١٦٣٤٢٨	١٥.٢
١٩٧٨	١٢٧٥٩٨	-١١.٦	٨٦.٤	١٤٦٢٢	٤	٩.٩	٥٥٢٢	١١.٢	٣.٧	١٤٧٧٤٢	-٩.٦
١٩٧٩	١٩٧٥٢٤	٥٤.٨	٨٩.٤	١٦٥١٨	١٣	٧.٥	٦٨٥٤	٢٤.١	٣.١	٢٢٠٨٩٦	٤٩.٥
١٩٨٠	٣٣٧٩١٦	٧١.١	٩٠.٧	٢٤٧٦١	٤٩.٩	٦.٧	٩٨٦٥	٤٣.٩	٢.٦	٣٧٢٥٤٢	٦٨.٧
١٩٨١	٣٨٠٢٧٠	١٢.٥	٨٧.٩	٣٧٠٥٩	٤٩.٧	٨.٦	١٥١٤٢	٥٣.٥	٣.٥	٤٣٢٤٧١	١٦.١
١٩٨٢	٢٥٤٣٨٠	-٣٣.١	٧٩.٩	٤٨١٩٧	٣٠.١	١٥.٢	١٥٦٤٦	٣.٣	٤.٩	٣١٨٢٢٣	-٢٦.٤
١٩٨٣	١٥٨٤٤٤	-٣٧.٧	٦٩.٦	٥٤٨١٩	١٣.٧	٢٤.١	١٤٣٣٨	-٨.٤	٦.٣	٢٢٧٦٠١	-٢٨.٥
١٩٨٤	١٣٢٢٩٩	-١٦.٥	٦٨.٢	٤٧٠٩٦	-١٤.١	٢٤.٣	١٤٤٩٠	١.١	٧.٥	١٩٣٨٨٥	-١٤.٢
١٩٨٥	٩٩٥٣٧	-٢٤.٨	٦٣.٢	٤٤٩٧٨	-٤.٥	٢٨.٦	١٢٨٩٨	-١١	٨.٢	١٥٧٤١٣	-١٨.٢
١٩٨٦	٧٤٧٥١	-٢٤.٩	٥٩.٣	٤١٧٧١	-٧.١	٣٣.١	٩٦٤٩	-٢٥.٢	٧.٦	١٢٦١٧١	-١٩.٨
١٩٨٧	٨٦٨٨٠	١٦.٢	٦٤	٣٩٤٥٨	-٥.٥	٢٩.١	٩٤١٦	-٢.٤	١٦.٩	١٣٥٧٥٤	٧.٦
١٩٨٨	٩١٢٨٨	٥.١	٦٥.٧	٣٩١٤٨	-٠.٨	٢٨.١	٨٥٨٥	-٨.٨	٦.٢	١٣٩٠٢١	٢.٤
١٩٨٩	١٠٦٢٩٢	١٦.٤	٦٨.٧	٣٩٠٧٤	-٠.٢	٢٥.٢	٩٤٠٣	٩.٥	٦.١	١٥٤٧٦٩	١١.٣
١٩٩٠	١٦٦٣٣٦	٥٦.٥	٧٨.٤	٣٤٤٥٢	-١١.٨	١٦.٢	١١٣٤٩	٢٠.٧	٥.٤	٢١٢١٣٧	٣٧.١
١٩٩١	١٧٨٨٠١	٧.٥	٨٠.٤	٣٢٥٨٤	-٥.٤	١٤.٧	١٠٨٩٤	-٤	٤.٩	٢٢٢٢٧٩	٤.٨
١٩٩٢	١٧٦٤٧٣	-١.٣	٨١.٤	٢٧٦٢٩	-١٥.٢	١٢.٨	١٢٥٣٢	١٥	٥.٨	٢١٦٦٣٤	-٢.٥

المصدر : ١ ـ التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤١٢/١١) ص : ٢٢٨ ـ ٢٣١ .

٢ ـ التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤١٣/١٢) ص : ٢١١ ـ ٢١٢ .

١ - تدني الكمية المنتجة من النفط في ذلك العام إلى حوالي نصف ما كانت عليه في عام (١٩٨١) .

٢ - الانخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية في ذلك العام .

وقد مرت هذه الصادرات تقريباً بثلاث مراحل [١] :

المرحلة الأولى :

من عام (١٩٧١) إلى عام (١٩٨١) وهي المرحلة التي اتسمت بالتصاعد المستمر في قيمة هذه الصادرات وإن حصل نقص في عامي (١٩٧٥)، و (١٩٧٨) إلا أن الأعوام التي تلتها عوضت هذا النقص .

المرحلة الثانية :

من عام (١٩٨٢) إلى عام (١٩٨٦) ، وهي المرحلة التي اتسمت بالانخفاض المستمر في قيمة هذه الصادرات .

المرحلة الثالثة :

من عام (١٩٨٧) إلى عام (١٩٩١) ، وهو يمثل تقريباً الاتجاه الذي حصل في المرحلة الأولى من حيث التصاعد المستمر للصادرات .

وقد بلغت أعلى نسبة تغير موجبة لهذه الصادرات في عام (١٩٧٤) حيث بلغت (٤٢٨٪) ، وهو العام الذي زادت فيه أسعار النفط بشكل كبير [٢] .

---

[١] - تعتبر الصادرات النفطية المؤثر الأساسي في هذه الصادرات والتغيرات التي حدثت لها ، وذلك لأنها تشكل نسبة تزيد عن (٨٠٪) من إجمالي الصادرات طوال الفترة ؛ انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤١١/١٤١٢) ، ص : ٢٢٨-٢٣١ ؛ ولعام (١٤١٢/١٤١٣) ، ص : ٢١١.

[٢] - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٣٩٥) ، ص : ٢٨-٣٠ .

بينما بلغت أعلى نسبة تغير سالبة في عام (١٩٨٣) حيث بلغت (٣٧,٧) ، وذلك لنقص المنتج من النفط وانخفاض أسعاره في ذلك العام عما كان عليه في العام الذي قبله ([1]) .

ونظراً لكون الصادرات من النفط هي المؤثر الأساسي في هذا المصدر المهم من مصادر المتحصلات وللتقلب في انتاجه وأسعاره ، لذا يجب العمل على زيادة الصادرات الأخرى لتخفيف الآثار التي تتركها تقلبات انتاج وأسعار النفط ، وذلك يتأتى من خلال :

١ - تشجيع زيادة الصادرات الصناعية والزراعية .

٢ - الحرص على مشاركة المؤسسات الوطنية التي اكتسبت العديد من الخبرات في إنشاء المشاريع في الخارج وخاصة المشاريع التي تسهم المملكة في إنشائها وبما يؤدي إلى استخدام المنتجات الوطنية في تنفيذ هذه المشاريع .

٣ - تنظيم أسواق دائمة للسلع الوطنية ، مع العمل على وضع برامج للحجاج والمعتمرين والزوار والسياح لزيارتها .

ثانياً : مرت عائدات الاستثمار بمرحلتين :

الأولى :

مرحلة التزايد المستمر في هذه العائدات ، وقد كان ذلك من أول عام للفترة (١٩٧١) إلى عام (١٩٨٣) .

الثانية :

مرحلة التناقص المستمر في هذه العائدات ، وقد كان ذلك من عام (١٩٨٤) إلى آخر عام من الفترة (١٩٩٢) .

---

[1] - انظر التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤٠٦) ، ص : ٢٠٢-٢٠٣ .

وكانت أعلى عائدات قد تحققت في عام (١٩٨٣) ، حيث بلغت (٥٤٨١٩) مليون ريال ، وهذا كنتيجة طبيعية لما حصل في الأعوام التي سبقت هذا العام ، والتي تميزت بوجود فائض في ميزان المدفوعات وجه بعضه للاستثمارات بالعملات الأجنبية ، وبالتالي تحققت عوائد على هذه الإستثمارات تبعاً لتزايد هذا الفائض ومقدار الربح الذي حصل لهذه الاستثمارات (١) .

وقد تحققت أعلى نسبة تغير موجبة في عام (١٩٧٤) ، حيث بلغت (٤٦٨٪) ، وهذا نتيجة التزايد الذي حصل في الدخل نتيجة ارتفاع أسعار النفط (٢) .

كما تحققت أعلى نسبة تغير سالبة في هذه العوائد عام (١٩٩٢) ، حيث بلغت (١٥,٢٪) ، وذلك كنتيجة لما حصل من التزامات مالية حكومية نتيجة أحداث الخليج أثرت على الاستثمارات ، وبالتالي العوائد الناتجة منها(٣).

ونظراً لما تشكله أسعار صرف الريال بالعملات المختلفة من أهمية في رفع أو خفض هذه العوائد (٤) . فإن هذا يستلزم تنويع الاستثمارت بالعملات الأجنبية بما يكفل أعلى عائد مع تجنب المخاطر .

ثالثاً : سجل مقدار المتحصلات الأخرى زيادات متتالية من أول عام في الفترة محل الدراسة (١٩٧١) ، إلى عام (١٩٨٢) ، وبدأت من عام (١٩٨٣)

١ - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي لعام (١٤٠٤) ، ص : ١٨٨ .

٢ - انظر التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٣٩٥) ، ص : ٢٨-٣٠ .

٣ - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤١١/١٤١٢) ، ص : ٨٠-٨٢ ؛ ولعام (١٤١٢/١٤١٣) ص : ٧٦ .

٤ - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤٠٣هـ) ، ص : ١١ .

تسجل هذه المتحصلات أول انخفاض في مقدارها ، تلاها زيادات في بعض السنوات ، وانخفاض في البعض الآخر ، إلا أنه منذ انخفاضه في عام (١٩٨٣) لم يصل في أي سنة من السنوات إلى ما كان عليه في عام (١٩٨٢) .

وقد يكون لعدم وجود مقياس دقيق لنفقات الحجاج والمعتمرين والزوار دور في عدم إظهار المقدار الحقيقي لهذه المتحصلات أو ما يطرأ عليه من متغيرات ، لذا لابد من وجود دراسات علمية لكل فترة تعطي مؤشرات ومقاييس أكثر دقة توضح هذه النفقات ([1]) .

وقد تحققت أعلى نسبة تغير موجبة في هذه المتحصلات عام (١٩٧٤)، حيث بلغت (٧٤,١٪) ، ولم تكن هذه النسبة بالقدر الذي تحقق فيه الصادرات وعائدات الاستثمار في ذلك العام ، إذ إنهما ارتبطا مباشرة بالزيادة التي حصلت في أسعار النفط وما نتج عنها من إيرادات .

أما أعلى نسبة تغير سالبة فقد كانت في عام (١٩٨٥) ، وقد يكون ذلك عائداً إلى نقص الحجاج والمعتمرين والزوار في ذلك العام عن الأعوام الأربعة السابقة له ([2]) .

---

[1] - قام الباحث بعمل دراسة قدمت كبحث لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى عام (١٤٠٤/١٤٠٥هـ) عن آثار الحج على المستوى الكلي في الاقتصاد السعودي ، وتطرق فيها البحث لنفقات الحجاج ، انظر : ص : ٧٦-٨٢ من رسالة الماجستير المذكورة .

[2] - انظر الكتاب الإحصائي الحادي عشر ، (الإدارة العامة للتنظيم والبرامج ، وزارة الداخلية ، ١٤٠٥)،ص : ٢٥٩-٢٦١،٢٩٣ ؛ وانظر : المؤشر الإحصائي ، (العدد السابع ، مصلحة الاحصاءات العامة ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، ١٤٠٢) ، ص : ٢٢٨ ؛ وانظر : المؤشر الإحصائي ، العدد الثامن عشر ، (مصلحة الإحصاءات العامة ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، ١٤١٣ ص : ١٧٨ .

ونظراً لأهمية ما ينفقه من قدم للمملكة للسياحة وما تتحصل عليه الخطوط السعودية من إيرادات مبيعاتها وخدماتها في الخارج فإنه من الأهمية بمكان العمل على :

١ - تنظيم الرحلات السياحية للمملكة وتسهيل الإجراءات الخاصة بها ، وهذا الأمر سيزيد المتحصلات من هذا المصدر .

٢ - رفع مستوى الخدمات للخطوط السعودية مع وجود الدعاية الكافية بما يؤدي إلى زيادة مبيعاتها في الخارج وبالتالي زيادة المتحصلات من هذا المصدر أيضاً .

رابعاً :

إن أعلى مقدار لإجمالي المتحصلات كان في عام (١٩٨١) ، حيث بلغ (٤٣٢٤٧١) مليون ريال ، ويعادل ذلك حوالي ضعف ما وصلت إليه في آخر عام من الفترة (١٩٩٢) حيث أصبح (٢١٦٦٣٤) مليون ريال .

وإجمالي المتحصلات مرتبطة تقريباً بالصادرات فأي انخفاض أو زيادة فيه تعود إلى الانخفاض أو الزيادة في الصادرات التي شكلت نسبة تراوحت بين (٥٩,٣٪-٩٤,٧٪) من إجمالي المتحصلات طوال سنوات الفترة .

كما أن عائدات الاستثمار والمتحصلات الأخرى كان لها تأثير في مقدار نسبة الانخفاض أو مقدار نسبة الزيادة (١) .

---

١ - الملحق الأول والثاني من هذا البحث يمثلان أشكالاً بيانية يوضح الأول منها تطور المتحصلات حسب المصدر ويبين مدى المساهمة الكبيرة للصادرات في إجمالي هذه المتحصلات . كما يوضح الثاني المساهمة النسبية لإجمالي كل مصدر من المتحصلات خلال كامل الفترة والذي يبين أيضاً النسبة الكبيرة التي ساهمت بها الصادرات في هذه المتحصلات طوال الفترة .

ولقد زادت نسبة مساهمة عائدات الاستثمار في إجمالي المتحصلات من (٢,٣٪) في أول عام من الفترة (١٩٧١) إلى (١٢,٨٪) في آخر عام من الفترة (١٩٩٢)، أي بأكثر من خمسة أضعاف ما كانت عليه . ولم تكن هذه الزيادة في نسبة مساهمة عائدات الاستثمار في إجمالي المتحصلات في آخر عام من الفترة أعلى ما وصلت إليه ، بل إنها وصلت إلى (٣٣,١٪) في عام (١٩٨٦) ،وذلك بالرغم من نقص هذه العائدات في ذلك العام ، ولكن يعود ذلك إلى النقص الكبير الذي حصل في قيمة الصادرات التي وصلت فيها في ذلك العام إلى أدنى مستوياتها منذ عام (١٩٧٤) .

كما حافظت تقريباً نسبة مساهمة المتحصلات الأخرى في أجمالي المتحصلات في السنوات الثلاث الأخيرة من الفترة (١٩٩٠ ،١٩٩١ ، ١٩٩٢) على نفس نسبة المساهمة التي كانت عليها في السنوات الثلاث الأولى من الفترة (١٩٧١ ،١٩٧٢ ،١٩٧٣) وتراوحت نسبة مساهمتها طوال الفترة بين (١,٨٪ - ٨,٢٪) في عامي (١٩٧٤ ، ١٩٨٥) على التوالي . ولم يكن تدني نسبة مساهمتها في العام الأول (١٩٧٤) ناتج عن انخفاض هذه المتحصلات - حيث إن أعلى نسبة زيادرة للمتحصلات الأخرى كانت في ذلك العام - بل للزيادة الكبيرة التي حصلت في الصادرات وعائدات الاستثمار. كما أن زيادة نسبة مساهمة المتحصلات الأخرى في العام (١٩٨٥) لم يكن لزيادة هذه المتحصلات - حيث نقصت هذه المتحصلات في ذلك العام - بل للنقص الكبير الذي حصل أيضاً في قيمة الصادرات وبالتالي نسبة مساهمتها .

أما الصادرات فقد حصل نقص في نسبة مساهمتها في إجمالي المتحصلات في الأعوام (١٩٧٣ ،١٩٧٦ ،١٩٧٧ ،١٩٨١) بالرغم من

زيادة قيمة الصادرات في تلك الأعوام ، ولكن يعود ذلك إلى زيادة عائدات الاستثمار في عام (١٩٧٦) ، بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الصادرات ، وإلى زيادة عائدات الاستثمار والمتحصلات الأخرى في الأعوام (١٩٧٣ ،١٩٧٧ ، ١٩٨١) بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الصادرات .

وتعتبر الزيادة النسبية لمساهمة بعض المصادر دون الانخفاض في إجمالي ما أسهمت به المصادر الأخرى ظاهرة إيجابية تدل على النمو الذي حصل في جميع مصادر المتحصلات إلا أن النمو في بعضها فاق النمو في بعضها الآخر ، ولذا ينبغي العمل على تنمية جميع المصادر لما تسهم به في تدفق النقد الأجنبي إلى الداخل .

المبحث الثاني : بنود المدفوعات

تتكون المدفوعات في ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية من البنود التالية ([1]) :

أولاً : الواردات

وتشمل إجمالي قيمة الواردات من السلع والخدمات التي دفعت قيمتها بالعملة الأجنبية ([2]) .

ثانياً : قطاع النفط

وهي المبالغ التي تتحصل عليها الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط مقابل أعمالها في هذا القطاع أو مقابل أرباح مساهمتها في الشركات النفطية .

ثالثاً : خدمات القطاع الخاص

وتشمل السياحة ومصروفات الخطوط السعودية وعائدات استثمار الشركات غير النفطية .

١ - السياحة : وتمثل المبالغ التي يصرفها المواطن السعودي في الخارج للسياحة أو الدراسة أو العلاج .

٢ - مصروفات الخطوط السعودية : وتشمل ما تدفعه الخطوط السعودية من رسوم مقابل الخدمات التي تقدم لها في المطارات الأجنبية .

---

١ - انظر : التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٣٩٣/٩٢) ، ص : ٤٤ ؛ ولعام (١٣٩٧) ، ص : ٤٣ ؛ ولعام (١٤٠٠) ، ص : ٦٢-٦٣ ؛ ولعام (١٤٠٢) ، ص : ٦٧ ؛ ولعام (١٤٠٣) ، ص : ٦٧ .

٢ - تشمل هذه الواردات المبالغ المدفوعة للشحن والتأمين لأنها مضافة في الميزان التجاري للواردات .

٣ - عائدات استثمار الشركات غير النفطية وهي المبالغ التي تتحصل عليها الشركات غير النفطية كأرباح لعملياتها الاستثمارية في المملكة .

رابعاً : الخدمات الحكومية

وتشمل التحويلات الرسمية للحكومة مقابل قيمة بعض الواردات الحكومية ومساهمتها في رأسمال المؤسسات الدولية والإقليمية ، وما تنفقه البعثات السعودية في الخارج ، وما تقدمه الدولة من مساعدات .

خامساً : التحويلات الخاصة

وهي تحويلات العمالة الأجنبية العاملة في المملكة العربية السعودية إلى الخارج .

والجدول (٢-١) يبين تطور هذه المدفوعات من عام (١٩٧١) إلى عام (١٩٩٢) .

ويتضح من الجدول ما يلي :

أولاً : بلغت أعلى قيمة للواردات في عامي (١٩٨٢ ، ١٩٨٣) ، وذلك نتيجة لزيادة الطلب على السلع الأجنبية من قبل القطاع الخاص الذي زاد دخله نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي في الأعوام (١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢) الناجم عن زيادة عائداتها من صادراتها في تلك الأعوام ([1]) .

كما إن قيمة هذه الواردات استمرت في الزيادة من أول عام في الفترة (١٩٧١) إلى أن وصلت إلى أعلى قيمة في عام (١٩٨٢) ثم بدأت تتناقص

[1] - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٣٩٥) ، ص : ٥٤ ؛ ولعام (١٣٩٦) ، ص : ٤٥ .

في السنوات التي تلت ذلك العام حتى وصلت في عام (١٩٨٦)إلى حوالي نصف ما كانت عليه في عام (١٩٨٢) ([1]) .

وقد تحققت أعلى نسبة تغير موجبة للواردات في عام (١٩٧٦) ، حيث بلغت (١٠٧٪) وساعد على ذلك عدد من العوامل منها ([2]) :

١ - ارتفاع الدخول نتيجة زيادة إيرادات الدولة وزيادة نفقاتها .

٢ - ضخامة حجم الائتمان المقدم من مختلف مؤسسات الائتمان الحكومية ، مما أدى إلى زيادة الطلب على الواردات .

٣ - بداية انتهاء مرحلة التكدس في الموانيء مما سهل وصول الكثير من الواردات .

كما تحققت أعلى نسبة تغير سالبة للواردات في عام (١٩٨٥) ، حيث بلغت (٢٧,٩٪) ، ويعود ذلك إلى انخفاض الإنفاق الحكومي في ذلك العام والذي قبله عما كان عليه في بداية الثمانينات ([3]) .

ثانياً : وصل مقدار التحويلات من قبل المستثمرين في قطاع النفط إلى أعلى مستوياته في الأعوام (١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢) نتيجة لكون قيمة الصادرات في تلك الأعوام تمثل أعلى قيمة وصلت إليها هذه الصادرات خلال الفترة ، التي يشكل النفط النسبة الكبرى فيها ، مما نتج عنه زيادة العائد على العاملين والشركاء وأصحاب الاستثمارات في هذا القطاع ([4]) إلا أنه قد تدنى مقدار هذه التحويلات إلى أن أصبح

---

[1] - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤٠١) ، ص : ٥٥ .

[2] - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٣٩٧) ، ص : ٤٣-٤٥ .

[3] - هذا الانخفاض نتج عن انخفاض ايرادات الدولة لانخفاض كمية وأسعار النفط ، انظر التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤٠٨) ، ص : ٢٦ .

[4] - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤١١/١٤١٢) ، ص : ٢٤٥ .

تابع جـــــدول (ـأ) يبين تطور المدخـــــوعـــــات خـــــلال الفـــــتـــــرة (١٩٧١ ـ ١٩٩٢م) (بملايين الريالات)

المدفوعات / السنوات	الـــــــــواردات		النسبة إلى	تمـــويلات قطاع النفط		النسبة إلى	تمـــويلات القطاع الخـــاص		النسبة إلى	الـــــــــدخل		النسبة إلى	التمويلات الحكومية		النسبة إلى	تمـــويلات العمالة الأجنبية		الإجـــــمـــالي	
	المبلغ	نسبة التغير ٪	الإجمالي ٪	المبلغ	نسبة التغير ٪	الإجمالي ٪	المبلغ	نسبة التغير ٪	الإجمالي ٪	المبلغ	نسبة التغير ٪	الإجمالي ٪	المبلغ	نسبة التغير ٪	الإجمالي ٪	المبلغ	نسبة التغير ٪	المبلغ	نسبة التغير ٪
١٩٧١	٣٦٦٧	..	٤١.٨	١٧٧١	..	٢٠.٢	٨٤٣	..	٩.٦	١٥٥٦	..	١٧.٨	٩٣٠	..	١٠.٦	٨٧٦٧	..
١٩٧٢	٤٧٠٨	٢٨.٤	٤٩.٥	٥٥٦	-٦٨.٦	٥.٨	١١٣٩	٣٥.١	١٢	١٩٩١	٢٨	٢١	١١٠٧	١٩	١١.٧	٩٥٠١	٨.٤
١٩٧٣	٥٥٠٤	١٧.١	٤٨.١	١٢٦٧	١٢٨	٨.٣	١٩٦٠	٧٢	١٢.٩	٢٢٢٠	٦٢.٢	٢١.٢	١٤٤٧	٣٠.٧	٩.٥	١٥٢٢٠	٦٠.٢
١٩٧٤	١٠١٤٩	٢٨.٧	٢٢.٥	١٧٣٨٠	١٢٧٢	٤٠.٢	٢٥٩١	٣٢.٢	٦	١١٦٦٠	٢٤٩	٢٦.١	١٨٢٥	٢٦.٨	٤.٢	٤٣٢١٥	١٨٤
١٩٧٥	١٤٨٢٣	٤٦	٢٦	٥٦٧٦	-٦٧.٣	١٠	٦٠٣٦	١٢٣	١٠.٦	٢٨٤٤٨	١٥٣	٥٠	١٩٤٥	٦	٣.٤	٥٦٩٢٨	٣١.٧
١٩٧٦	٢٠٦٩١	١٠.٧	٣٣.٥	٧٧٨٨	٣٧.٢	٨.٥	٩٦٥٩	٦٠	١٠.٦	٣٩٨٥٢	٤٠	٤٣.٦	٢٤٩٤	٧٩.٦	٣.٨	٩١٤٨٥	٦٠.٧
١٩٧٧	٥١٦٦٢	٦٨.٣	٤٢.٥	٨٦٢١	١٠.٧	٧.١	١٣٥٢٨	٤٠	١١.١	٤٢٣٣٧	٦.٢	٣٤.٩	٥٣٠٩	٥١.٩	٤.٤	١٢١٤٥٧	٣٢.٨
١٩٧٨	٦٩١٨٠	٣٣.٩	٤٤.٦	٣٩٥٤	٥٤.١-	٢.٥	٢٤٢٣٨	٧٩.٩	١٥.٧	٤٨١٢٦	١٣.٧	٢١	٩٦٧٢	٨٢.٢	٦.٢	١٥٥٢٧٠	٢٧.٨
١٩٧٩	٨٢٢٢٣	١٨.٩	٤٥.٦	٦٦٤٣	٧٥.٦	٣.٨	٢٩٥٢٧	٢١.٤	١٦.٤	٤٩١٢٤	٢	٢٧.٢	١٢٦٥٣	٧.٦	٣٠.٨	١٨٠٤٨٠	١٦.٢
١٩٨٠	١٠٠٢٥٠	٢٢	٤٣.٦	٢٣٠١١	٢٣١	١٠	٢٢٢٦٧	٢٤.٦	٩.٦	٧١٠٥٨	٤٤.٦	٣٠.٩	١٢٦١٦	٧.٦	٥.٩	٢٣٠٣٠٢	٢٧.٦
١٩٨١	١١٩٢٩٨	١٨.٩	٤٠.٦	٢٢٤٧٠	٤١	١١.١	٢٩٢١٨	٧٦.٦	١٣.٤	٨٤١٦٨	١٨.٤	٢٨.٧	١٨٠٩٤	٣٢.٩	٦.٣	٢٩٣٢٤٨	٢٧.٤
١٩٨٢	١٣٩٣٣٥	١٦.٨	٤٧.٧	٢١٢٩١	٢٤.٤٠-	٧.٣	٣٨٢٦٨	٣.٧	١٣.١	٧٥٠٤٤	١٠.٨٠	٢٥.٦	١٨٣٣٠	٦.٣	٦.٣	٢٩٢٢٦٨	٠.٤-
١٩٨٣	١٢٥٤١٧	٢.٨-	٤٧.٤	١٠٤٢٧	٥١٠-	٣.٧	٣٦٠٨٠	٥.٧	١٢.٦	٨٥٧٩٧	١٤.٢	٣٠	١٨٠٨٦	١.٣-	٦.٣	٢٨٥٨١٧	٢.٢-
١٩٨٤	١١٨٧٣٧	١٢.٣-	٤٥.٩	١٠٩٨٤	٥.٢	٤.٣	٣١٩٢٩	١١.٥٠	١٢.٢	٧٨٤٢٢	٨.٦	٣٠.٣	١٨٦٢٣	٣	٧.٢	٢٥٨٦٩٥	٩.٥-
١٩٨٥	٨٥٥٦٤	٢٧.٩-	٤١.٩	٦٣٦١	٤٢.١-	٣.١	٢٨٢٦٣	١٩.٨	١٨.٧	٥٥٢٤٥	٢٩.٥	٢٧.١	١٨٨٣٤	١.١	٩.٢	٢٠٤٢٦٧	٢١-
١٩٨٦	٧٠٧٨٠	١٧.٣-	٤١.٧	٢٤٤١	٦١.٦-	١.٤	٢٩٢٦٢	٣٣.٣	١٧.٢	٤٩٤٨٠	١٠.٤-	٢٩.١	١٧٧٨٨	٥.٦-	١٠.٥	١٦٩٨٥١	١٦.٨-
١٩٨٧	٧٥٢١٣	٦.٤	٤٣.٧	٦٥٢١	٣.٧	١.٥	٢٦٨٥٣	٨.٥	١٥.٦	٤٩١٨٣	٠.٦	٢٨.٥	١٨٤٧٨	٢.٩	١٠.٧	١٧٢٣٥٨	١.٥-
١٩٨٨	٨١٥٨٢	٨.٢	٤٩	٢٦٨٢	٦	١.٦	٢٠٨٥٧	٢٢.٢	١٢.٥	٢٧٠٠٨	٢٤.٧-	٢٢.٢	٢٤٢٨١	٣٢	١٤.٧	١٦٦٥١٣	٣.٤-
١٩٨٩	٧٩٢١٩	٢.٩٠-	٤١.٦	٣٨١٣	٤٢.٢	٢	٢٧٠٨٢	٢٩.٩	١٤.٢	٤٨٣٨٥	٣٠.٧	٢٥.٤	٣١٩٩٤	٣١.٢	١٦.٨	١٩٠٤٩٤	١٤.٤
١٩٩٠	٩٠٢٨٢	١٤	٣٩.٧	٤٥٦٩	١٩.٨	٢	٣٧٨٧٨	٣٩.٩	١٦.٦	٥٢٨٨٢	٩.٣	٢٣.٢	٤٢٠٨٣	٣١.٥	١٨.٥	٢٢٧٦٩٥	١٩.٥
١٩٩١	١٠٨٩٢٤	٢٠.٦	٢٣.٥	٧٢٤٣	٥٨.٥	٢.٢	٤٢٠٨٧	١١.١	١٢.٩	٦١٥٨٥٩	١١٩	٣٥.٦	٥١٤٨٣	٢٢.٢	١٥.٨	٢٣٥٥٩٦	٤٣
١٩٩٢	١٢٤٥٣٧	١٤.٣	٤٢.٢	٧٢٨١	٠.٥	٢.٥	٤٥٥١١	٨.١	١٥.٤	٦٧٨٠٣	٤١.٥٠	٢٣	٥٠١٧٢	٣.٥-	١٧	٢٩٥٣٠٤	٩.٣-

المصدر ١ ـ التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤١٢/١١هـ) ص ٢٣٨ ـ ٢٣١ .

٢ ـ التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤١٣/١٢هـ) ص ٢١١ ـ ٢١٢ .

مجموعها في السنوات العشر التالية لهذه السنوات الثلاث لا يشكل سوى (٧٦٪) من إجماليها خلال هذه السنوات الثلاث وهذا يعود إلى أمرين ([1]) :

الأول : إن المملكة العربية السعودية أصبحت في عام (١٤٠٣) المالك الوحيد لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) التي تنتج حوالي (٩٦٪) من إجمالي إنتاج المملكة من النفط .

الثاني : تدني عائدات النفط نتيجة انخفاض انتاجه وأسعاره عما كانت عليه في تلك الأعوام الثلاثة .

وقد تحققت أعلى نسبة زيادة في تحويلات المستثمرين في هذا القطاع عام (١٩٧٤) حيث بلغت (١٢٧٢٪) ويعود ذلك إلى زيادة نصيب الشركات العاملة في هذا القطاع نتيجة ارتفاع العائد من انتاج النفط وتكريره في ذلك العام ([2]) .

بينما تحققت أعلى نسبة نقص لتحويلات المستثمرين في هذا القطاع في عام (١٩٧٢) ، حيث بلغت (٦٨,٦٪) ويعود ذلك إلى ارتفاع عائدات الحكومة السعودية عن كل برميل منتج وبالتالي انخفاض نصيب المستثمرين في هذا القطاع ([3]) .

---

[1] - انظر : خطة التنمية الرابعة ، (١٤٠٥-١٤١٠) ، وزارة التخطيط ، ص : ١٧٦ ؛ وانظر النشرة الإحصائية لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤١٢/١٤١٣) ، ص : ١٠٩-١١٠ .

[2] - انظر التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٣٩٥) ، ص : ٥٤ .

[3] - انظر التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٣٩٣/٩٢) ، ص : ٢٦ .

ولعله من المهم هنا الإشارة إلى أن تشجيع عمليات الاستثمار الأجنبي بما يساعد على إعادة استثمار هذه العوائد سيؤدي إلى عدم خروج بعض هذه العوائد وبالتالي سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد .

ثالثاً : إن تحويلات القطاع الخاص – باستثناء عامي (١٩٩١ ، ١٩٩٢) ، كانت مرتبطة تقريباً بالأوضاع الاقتصادية للمملكة . فمتى ما زادت الصادرات وبالتالي زادت إيرادات الدولة فزاد انفاقها زادت الدخول والتي يتجه جزء منها للسياحة الخارجية فتزيد هذه التحويلات . كما أن استثمارات القطاع الخاص غير النفطية هي جزء من هذه التحويلات وقد كانت أعلى قيمة لهذه التحويلات في عامي (١٩٩١ ، ١٩٩٢) كنتيجة لقيام بعضهم بتحويل جزء من مدخراته للخارج ، وهذا الوضع غير طبيعي إذ أن حرية التحويلات التي التزمت بها الحكومة السعودية إبان أحداث الخليج مع صعوبة الموقف تعطي الاقتصاد السعودي ثقة أكبر من قبل جميع المستثمرين ، فضلاً عن كون الإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات والبنوك الأجنبية على أموال المستثمرين والمودعين لديها من دول مجلس التعاون الخليجي في أثناء هذه الأحداث تعزز هذه الثقة في الاقتصاد السعودي .

لذا فإن توضيح قدرة وقوة الاقتصاد الوطني وارتفاع العائد في أغلب مجالات الاستثمار المختلفة عن مثيلاتها في الخارج سيؤدي إلى الثقة من قبل المستثمرين وعودة الكثير من رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج إلى الداخل .

وكانت أعلى نسبة تغير إيجابية في تحويلات هذا القطاع في عام (١٩٧٥) حيث بلغت (١٣٣٪) ويعود ذلك إلى زيادة التحويلات للسياحة في ذلك العام لزيادة الدخول [١] .

ويجب هنا العمل على تشجيع وتنظيم أعمال السياحة الداخلية ، مع التوعية بأهمية عدم الإنفاق التبذيري للمواطن بالخارج لما لذلك من أهمية في المحافظة على المدخرات الوطنية .

بينما كانت أعلى نسبة تغير سالبة في هذه التحويلات في عام (١٩٨٠) حيث بلغت (٢٤,٦٪) وقد يعود ذلك إلى إعادة استثمار العائدات على أصحاب القطاع غير النفطي في الداخل ، خاصة إن هذا العام من الأعوام التي شهدت نمواً اقتصادياً عالياً [٢] .

رابعاً : إن أعلى قيمة للتحويلات الحكومية – باستثناء عام (١٩٩١) كانت خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) ، وذلك لما يلي [٣] :

١ – إنها فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة التي تبنت فيها الحكومة السعودية تنفيذ الكثير من المشاريع التي كان بعض منفذيها أو المواد المستخدمة في تنفيذها من خارج المملكة وبالتالي زادت قيمة المدفوعات الحكومية بالنقد الأجنبي في تلك الأعوام .

٢ – الارتفاع الكبير الذي حدث في المعونات الحكومية التي تقدمها المملكة للخارج .

---

١ – انظر التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٣٩٥) ، ص : ٥٤ ؛ ولعام (١٣٩٦) ، ص: ٤٥ .

٢ – انظر التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤٠١) ، ص : ٥٥ .

٣ – انظر التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤٠١) ، ص : ٥٣ ؛ ولعام (١٤٠٤) ، ص: ١ .

أما عام (١٩٩١) فكانت قيمة التحويلات الحكومية مرتفعة نتيجة الالتزامات التي أوجبتها أحداث الخليج .

بينما انخفضت هذه التحويلات خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩) وهي فترة تنفيذ الخطة الخمسية الرابعة - عما كانت عليه في فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها ([1]) :

١ - اكتمال تنفيذ بعض المشاريع الكبيرة التي كانت تستحوذ على نصيب من هذه التحويلات .

٢ - انخفاض عدد المشاريع المنفذة خلال هذه الخطة عن المنفذ في الخطة السابقة لتراجع واردات الحكومة من النفط .

٣ - انتاج عدد من السلع الوطنية الصناعية والزراعية في الداخل ، وبالتالي اتجهت مدفوعات الحكومة إلى الداخل تجاهها ([2]) ، وهذا عامل يشجع الحكومة السعودية على استمرار الدعم الذي تقدمه للقطاعات الإنتاجية المختلفة .

وقد كانت أعلى نسبة تغير موجبة لتحويلات الحكومية في عام (١٩٧٤) حيث بلغت (٢٤٩٪)، بسبب زيادة التزامات الدولة الخارجية وإلى زيادة الإنفاق بالنقد الأجنبي على المشروعات ([3]) .

---

[1] - انظر خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠) وزارة التخطيط ، ص : ٥٢ ؛ وانظر خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ) ، وزارة التخطيط ، ص : ٥٧-٥٩ .

[2] - من أهم هذه السلع القمح حيث تحقق الاكتفاء الذاتي منه في عام (١٤٠٤هـ) ، انظر : الكتاب الاحصائي الزراعي السنوي ، إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء ، وزارة الزراعة والمياه ، العدد الثامن ، (١٤١٤) ، ص : ٢٩١ .

[3] - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٣٩٥) ، ص : ٥٤ .

بينما كانت أعلى نسبة تغير سالبة لهذه التحويلات في عام (١٩٩٢) حيث بلغت (٤١,٥٪) بسبب إنتهاء أحداث الخليج ، التي أدت إلى الإرتفاع الكبير في مقدار هذه الالتزامات في العام الذي يسبقه ([1]) .

خامساً : إن قيمة تحويلات العمالة الأجنبية في تزايد مستمر طوال الفترة – وإن حصل انخفاض في الأعوام (١٩٨٣، ١٩٨٦، ١٩٩٢) إلا أنه كان بنسب صغيرة لم تتجاوز (٦٪) . ويعود السبب الرئيسي في الزيادة المستمرة في قيمة تحويلات العمالة الأجنبية إلى الزيادة المستمرة في أعداد هذه العمالة التي شجع على زيادتها عدة عوامل منها ([2]) :

١ – النهضة التعليمية والزراعية والصناعية والتجارية والعمرانية وتنفيذ الكثير من المشاريع في مختلف المجالات التي احتاجت إلى الكوادر المتعلمة والعمالة الأجنبية الفنية وغيرها .

٢ – ارتفاع الدخول ، مما أدى إلى استقدام الكثير من الأيدي العاملة كخدم المنازل والسائقين . وهذا العامل يستوجب مراجعة من قبل الأهالي ، لأن هذه العمالة مع ما تؤديه من خدمات إلا أنها قد تؤدي إلى الكثير من السلبيات على الأسر بما تحمله من عادات وتقاليد مخالفة لعاداتنا وتقاليدنا .

٣ – التردد من قبل الكثير من المواطنين في العمل في كثير من المهن التي تتطلب مهارات خاصة والتي مازالت العمالة الأجنبية تشغلها ، وهذا

---

[1] – انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤١٢/١٤١٣) ، ص : ٧٦ .

[2] – انظر : خطة التنمية الرابعة ، ص : ٣٨ ؛ وانظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٣٩٦) ، ص : ٤٥ .

الأمر بحاجة إلى دراسة وتشجيع العمالة الوطنية في ممارسة المهن المختلفة.

وقد كانت أعلى قيمة لتحويلات هذه العمالة في عام (١٩٩١) بالرغم من نقص عدد هذه العمالة بسبب أحداث الخليج . ويعود هذا الارتفاع في مقدار هذه التحويلات في ذلك العام إلى أنه قد تزامن هذا النقص في عدد العمالة مع زيادة التحويلات من بعض هذه العمالة التي غادرت المملكة نهائياً وكانت تحتفظ ببعض الاستثمارات في الداخل فباعتها ، وتم تحويل قيمتها للخارج .

والتزايد المستمر في تحويلات هذه العمالة نتيجة زيادة أعدادها يحتاج إلى مراجعة ودراسة من قبل المختصين عن شئون العمل بما يكفل المحافظة على القدرات المالية للاقتصاد الوطني ، ويحافظ على تلبية حاجة السوق من العمالة في مختلف التخصصات (١) .

ويعتبر فتح قنوات ومجالات استثمار للعمالة الأجنبية في الداخل من الأمور المهمة التي تساعد وتشجع الكثير من هذه العمالة على الاحتفاظ ببعض مدخراتها واستثمارها في المجالات المتاحة والمسموح بها .

---

١ - وردت في استراتيجية خطة التنمية الثالثة أنه " ركزت استراتيجيات الخطتين الأولى والثانية على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في كل القطاعات ، وحرية استقدام العمال الأجانب بلا قيود نسبياً . أما خطة التنمية الثالثة فتؤكد على زيادة النمو في المجالات المختارة وتهدف إلى استغلال القوى العاملة الأجنبية الموجودة على نحو أفضل لا التوسع فيها ". انظر : خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥) ، وزارة التخطيط ، ص : ٣٩ ؛ وما ورد في تلك الخطة يؤكد الحاجة الماسة إلى مراجعة السياسات الخاصة باستقدام العمالة الأجنبية .

سادساً : إن أعلى قيمة لإجمالي المدفوعات كانت خلال فترتين :

الأولى : خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) ، وهي فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة ، والتي تميزت بارتفاع الإنفاق الحكومي نتيجة تنفيذ العديد من المشاريع ، بالتالي زيادة التحويلات الحكومية خلالها ، وكذلك زيادة تحويلات المستثمرين في قطاع النفط وتحويلات القطاع الخاص المختلفة نتيجة زيادة الدخول في تلك الفترة .

الثانية : خلال عامي (١٩٩١-١٩٩٢) ، وهما العامان اللذان زادت فيهما التحويلات الحكومية وتحويلات القطاع الخاص والعمالة الأجنبية كنتيجة لأحداث الخليج وما ترتب عليها من التزامات على الحكومة السعودية وأوضاع أدت إلى زيادة تحويلات القطاع الخاص والعمالة الأجنبية ([1]) .

وقد كانت قيمة الواردات تمثل النسبة الأعلى في إجمالي المدفوعات في جميع السنوات ، باستثناء الأعوام (١٩٧٤ ،١٩٧٥ ،١٩٧٦ ،١٩٩١) حيث شكلت تحويلات المستثمرين في قطاع النفط النسبة الأعلى في عام (١٩٧٤) ، وذلك لارتفاع العائد من إنتاج النفط وتكريره في ذلك العام إلى حوالي (٤) أضعاف ما كان عليه في عام (١٩٧٣) وبالتالي زيادة نصيب الشركات العاملة في هذا المجال ([2]) .

---

[1] - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤١٢/١١)، ص : ١١ ، ٨٠-٨٢ .

[2] - كان الإيراد المتحصل من مبيعات الزيت والمنتجات المكررة (٨٧٦١) مليون دولار في عام (١٩٧٣) فأصبح (٣٤٦٠٧) مليون دولار في عام (١٩٧٤) ، انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٣٩٧) ، ص : ١٣٦ .

ونظراً لكون المنتجات الزراعية والصناعية تستأثر بمبالغ كبيرة في جانب الواردات ([1]) ، فإن الاستمرار في دعم القطاعات الإنتاجية _(الزراعي – الصناعي) – بما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات الزراعية والصناعية سيؤدي إلى تخفيض المدفوعات تجاه هذا البند .

كما أن ترشيد الاستهلاك من قبل المواطن سيؤدي إلى تخفيض هذه الواردات .

أما الأعوام (١٩٧٥، ١٩٧٦ ، ١٩٩١) فشكلت التحويلات الحكومية النسبة الأعلى وذلك لزيادة حجم مساعدات الحكومة السعودية للخارج وإلى زيادة الإنفاق بالنقد الأجنبي على المشروعات في عامي (١٩٧٥ ، ١٩٧٦) ، وإلى زيادة الالتزامات الحكومية المترتبة على أحداث الخليج في عام (١٩٩١) ([2]) .

ولتخفيض حجم المدفوعات الحكومية بالنقد الأجنبي فإنه ينبغي العمل على :

ترشيد الانفاق الحكومي والاستمرار في اعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية الزراعية والصناعية بما يؤدي إلى خفض مشتريات الحكومة الخارجية وبالتالي حجم مدفوعاتها بالنقد الأجنبي .

---

[1] – انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤١٢/١١هـ) ص : ٢١٤ – ٢١٥ .

[2] – انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٣٩٥) ، ص : ٥٤ ؛ ولعام (١٣٩٦)،ص: ٣٧ ؛ ولعام (١٤١٢/٤١١) ؛ ص : ٨١ . والملاحق الثالث والرابع من هذا البحث يمثلان أشكالاً بيانية ، حيث يوضح الثالث تطور المدفوعات حسب البند خلال فترة الدراسة . أما الرابع فيوضح المساهمة النسبية لإجمالي كل بند من المدفوعات خلال كامل الفترة حيث يبين احتلال الواردات للنسبة الأعلى ثم التحويلات الحكومية ثم تحويلات القطاع الخاص ثم تحويلات العمالة الأجنبية فتحويلات قطاع النفط .

المبحث الثالث : العجز والفائض في ميزان المدفوعات وسبل معالجة العجز

تبينا في المبحثين الأول والثاني من هذا البحث تطور المتحصلات والمدفوعات في ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية .

وكما سبق أن ذكرنا أن زيادة المتحصلات عن المدفوعات تؤدي إلى حصول فائض وزيادة المدفوعات عن المتحصلات تؤدي إلى حدوث عجز ([1]) ، لذا سنتبين في هذا المبحث ما حصل من فائض وما حدث من عجز ، وسبل معالجة العجز في المطلبين التاليين .

المطلب الأول : العجز والفائض :

يبين الجدول (٣-١) مقدار ما حصل من فائض وما حدث من عجز في ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٢) .

ويتضح من الجدول ما يلي :

أولاً : إن الفائض المتحقق كان في السنوات الأولى من الفترة من عام (١٩٧١) إلى عام (١٩٨٢) ، وإن كان حدث عجز في عام (١٩٧٨) لكن نسبته منخفضة إلى ما تحقق من فائض في السنوات السابقة لهذا العام واللاحقة له .

ثانياً : إن العجز الذي حدث كان في السنوات الأخيرة من الفترة من عام (١٩٨٣) إلى عام (١٩٩٢) .

ثالثاً : شهد عامـا (١٩٨١) ، (١٩٨٢) أكبر قدر من الفائض ، إذ إن ما تحقق فيهما من فائض يعادل تقريباً ما حصل في السنوات التسع الأخرى التي حصل فيها فائض ، ويعزى ذلك بصفة رئيسية لزيادة الصادرات النفطية والمتحصل منها في ذلك العامين ([2]) .

---

[1] - انظر : التمهيد .

[2] - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤٠٢) ، ص : ٦٧ ؛ ولعام (١٤٠٣) ، ص : ٦٦ .

جدول (٣-١) يبين ما حصل من فائض وما حدث من عجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة (٧١ - ١٩٩٢) (بالمليون ريال)

البيان / السنوات	المتحصلات	المدفوعات	الفائض والعجز
١٩٧١	١٣١٢٤	٨٧٦٧	+ ٤٣٥٧
١٩٧٢	١٨١٦٩	٩٥٠١	+ ٨٦٦٨
١٩٧٣	٢٤٥٥٤	١٥٢٢٠	+ ٩٣٣٤
١٩٧٤	١٢٥٢٠٥	٤٣٢١٥	+ ٨١٩٩٠
١٩٧٥	١٠٧٢٦٤	٥٦٩٢٨	+ ٥٠٣٣٦
١٩٧٦	١٤١٨٩٩	٩١٤٨٥	+ ٥٠٤١٤
١٩٧٧	١٦٣٢٤٨	١٢١٤٥٧	+ ٤١٧٩١
١٩٧٨	١٤٧٧٤٢	١٥٥٢٧٠	- ٧٥٢٨
١٩٧٩	٢٢٠٨٩٦	١٨٠٤٨٠	+ ٤٠٤١٦
١٩٨٠	٣٧٢٥٤٢	٢٣٠٣٠٢	+ ١٤٢٢٤٠
١٩٨١	٤٣٢٤٧١	٢٩٣٣٤٨	+ ١٣٩١٢٣
١٩٨٢	٣١٨٢٢٣	٢٩٢٢٦٨	+ ٢٥٩٥٥
١٩٨٣	٢٢٧٦٠١	٢٨٥٨١٧	- ٥٨٢١٦
١٩٨٤	١٩٣٨٨٥	٢٥٨٦٩٥	- ٦٤٨١٠
١٩٨٥	١٥٧٤١٣	٢٠٤٢٦٧	- ٤٦٨٥٤
١٩٨٦	١٢٦١٧١	١٦٩٨٥١	- ٤٣٦٨٠
١٩٨٧	١٣٥٧٥٤	١٧٢٣٥٨	- ٣٦٦٠٤
١٩٨٨	١٣٩٠٢١	١٦٦٥١٣	- ٢٧٤٩٢
١٩٨٩	١٥٤٧٦٩	١٩٠٤٩٤	- ٣٥٧٢٥
١٩٩٠	٢١٢١٣٧	٢٢٧٦٩٥	- ١٥٥٥٨
١٩٩١	٢٢٢٢٧٩	٣٢٥٥٩٦	- ١٠٣٣١٧
١٩٩٢	٢١٦٦٣٤	٢٩٥٣٠٤	- ٧٨٦٧٠

ملاحظات : (+) حصل فائض ، (-) حدث عجز

المصدر : انظر ١- جدول (١-١) ، ص : ٧

٢- جدول (٢-١) ، ص : ١٨

رابعاً : حدث في عامي (١٩٩١ ، ١٩٩٢) أكبر قدر من العجز حيث شكل العجز الذي حدث فيهما حوالي (٣٥٪) من إجمالي العجز الذي حدث في جميع سنوات الفترة ، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى الالتزامات المالية التي أوجبتها على المملكة أحداث الخليج ([1]) .

خامساً : إن أكبر نسبة زيادة في الفائض كانت عام (١٩٧٤) حيث ارتفع الفائض في ذلك العام إلى حوالي (٩) أضعاف ما كان عليه في عام (١٩٧٣) . كما أن أكبر نسبة زيادة في العجز كانت في عام (١٩٩١) حيث ارتفع هذا العجز في ذلك العام أكثر من (٦) أضعاف ما كان عليه في عام (١٩٩٠) .

سادساً : باستثناء عامي (١٩٧٨ ، ١٩٨٨) نجد في جميع السنوات التي حصل فيها زيادة في المتحصلات يحصل زيادة في المدفوعات ، وكذلك في جميع السنوات التي حصل فيها نقص في المتحصلات يحصل نقص في المدفوعات ، أما في عامي (١٩٧٨،١٩٨٨) فقد حصل في العام الأول زيادة في المدفوعات مع حدوث نقص في المتحصلات ، بينما حصل في العام الثاني زيادة في المتحصلات مع حدوث نقص في المدفوعات .

سابعاً : لم يكن التحسن الذي حصل في عام (١٩٩٠) بانخفاض العجز ناتج عن نقص المدفوعات بل عن زيادة المتحصلات ، وهذا يستوجب دراسة السبل التي تؤدي إلى معالجة العجز .

---

[1] - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤١١/١٤١٢هـ) ، ص : ٨٠ ؛ ولعام (١٤١٢/١٤١٣هـ) ، ص : ٧٦ .

المطلب الثاني : سبل معالجة العجز :

تلجأ الدول إلى معالجة العجز أو التصرف في الفائض حسب إمكاناتها وأوضاعها الاقتصادية .

وإن كانت المملكة العربية السعودية قد استفادت من الفائض الذي تحقق لها خلال الفترة (١٩٧١-١٩٨٢) في دعم عمليات التنمية وفي زيادة احتياطياتها النقدية من العملات الأجنبية [١] ، إلا أنها من عام (١٩٨٣) أصبحت تعاني من وجود عجز وإن لجأت في السنوات محل الفترة إلى تغطية هذا العجز بالسحب من الاحتياطيات التي تكونت في الأعوام الأولى من الفترة [٢] ، ومع أن ما حدث من عجز طارئ في عامي (١٩٩١،١٩٩٢) بالحجم الذي تبيناه يعتبر اختلالاً مؤقتاً يزول بزوال السبب الذي أوجده [٣] ، ولكن استمرار وجود العجز يجعل هناك حاجة إلى العمل على زيادة المتحصلات وخفض المدفوعات بما يؤدي إلى معالجة العجز ، ويقترح الباحث في ذلك ما يلي:

أولاً : العمل على زيادة المتحصلات من النقد الأجنبي من خلال :

١ - تشجيع زيادة الصادرات الصناعية والزراعية .

---

١ - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٣٩٥) ، ص: ٥٤ ؛ولعام (١٣٩٧)،ص : ٤١-٤٥ ؛ ولعام (١٣٩٨) ، ص : ٧٨ ؛ ولعام (١٤٠٠) ، ص : ٦٣ ولعام (١٤٠٢) ، ص : ٦٧ .

٢ - انظر : التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤٠٣) ، ص : ٦٦ ؛ ولعام (١٤٠٨) ؛ ص : ٨١ ؛ ولعام (١٤١١/١٤١٢هـ) ، ص : ٨٢ ؛ ولعام (١٤١٢/١٤١٣هـ) ، ص : ٧٦ .

٣ - انظر : النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، د. محمد عجمية .و د. مصطفى شيحة ، ص:٣٧٥.

٢ - الحرص على مشاركة المؤسسات الوطنية التي اكتسبت العديد من الخبرات في إنشاء المشاريع في الخارج وخاصة المشاريع التي تسهم المملكة في إنشائها .

٣ - تنظيم أسواق دائمة للسلع الوطنية مع العمل على وضع برامج للحجاج والمعتمرين والسياح لزيارتها .

٤ - تنويع الاستثمارات بالعملات الأجنبية بما يكفل تحقيق أعلى عائد مع تجنب المخاطر .

٥ - وضع الحوافز التشجيعية لقدوم رؤوس الأموال الأجنبية ومشاركتها في عمليات التنمية .

٦ - توضيح قدرة وقوة الاقتصاد الوطني وارتفاع العائد في أغلب مجالات الاستثمار المختلفة عن مثيلاتها في الخارج سيؤدي إلى الثقة من قبل المستثمرين وعودة الكثير من رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج إلى الداخل .

٧ - رفع مستوى الخدمات للخطوط السعودية مع وجود الدعاية الكافية سيؤدي إلى زيادة مبيعاتها في الخارج وبالتالي زيادة المتحصلات .

٨ - تنظيم الرحلات السياحية للمملكة ، وتسهيل الإجراءات الخاصة بها .

ثانياً : العمل على خفض المدفوعات من النقد الأجنبي من خلال :

١ - الاستمرار في دعم القطاعات الإنتاجية - (الزراعي ، الصناعي) - بما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات الزراعية والصناعية التي تستأثر بمبالغ كبيرة في جانب الواردات .

٢ - ترشيد الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى خفض مشتريات الحكومة الخارجية .

٣ – محاولة تقديم المساعدات التي تقدمها المملكة إلى كثير من بلدان العالم في شكل منتجات زراعية وصناعية وطنية .

٤ – استمرار إعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية الزراعية والصناعية في المشتريات الحكومية .

٥ – تشجيع وتنظيم أعمال السياحة الداخلية ، مع التوعية بأهمية عدم الإنفاق التبذيري للمواطن بالخارج .

٦ – العمل على تخفيض نفقات الخطوط السعودية بالخارج وكذلك نفقات جميع المؤسسات العامة التي لها نشاط بالخارج .

٧ – تشجيع عمليات الاستثمار الأجنبي بما يساعد على إعادة استثمار العوائد التي تحصلت عليها المؤسسات والشركات الأجنبية لاستثماراتها بالداخل ، وبالتالي عدم خروج بعض هذه العوائد .

٨ – تخفيض وتنظيم عمليات استقدام العمالة الأجنبية بما يكفل :

أ – العمل على توظيف العمالة السعودية في المجالات المناسبة (١) .

ب – تنظيم عمليات الاستقدام بشكل أكثر دقة بما يضمن توفير العمالة المناسبة والمحافظة على الموارد المختلفة .

ج – عمل دراسات للعمالة المتخلفة بما يكفل القضاء على المشكلات الناتجة عن وضعهم .

٩ – فتح قنوات ومجالات استثمار للعمالة الأجنبية في الداخل .

١٠ – عمل دراسات علمية عن نفقات الحجاج والمعتمرين والزوار لكل فترة تعطي مؤشرات ومقاييس وثيقة لهذه النفقات .

١١ – ترشيد الاستهلاك من قبل المواطن سيؤدي إلى خفض حجم الواردات ، وبالتالي قيمتها .

---

١ – هذا الاقتراح ينسجم مع قرار مجلس الوزراء رقم (٣٨) وتاريخ ١٤٠٩/٣/٢١هـ المتضمن الموافقة العامة والأسس الاستراتيجية الخاصة بخطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥) .

مراجـــع البحـــث

أولاً : شكل بياني (١) يوضح تطور المتحصلات حسب المصدر خـلال الفـترة (١٩٧١-١٩٩٢) .

ثانياً : شـكل بيـاني (٢) يوضـح المسـاهمة النسـبية لإجمـالي كـل مصـدر مـن المتحصلات خلال كامل الفترة (١٩٧١-١٩٩٢) .

ثالثاً : شكل بياني (٣) يوضح تطـــور المدفوعات حسب البند خـلال الفـترة (١٩٧١-١٩٩٢) .

رابعاً : شكل بياني (٤) يوضح المساهمة النسبية لإجمالي كل بند من المدفوعات خلال كامل الفترة (١٩٧١-١٩٩٢) .

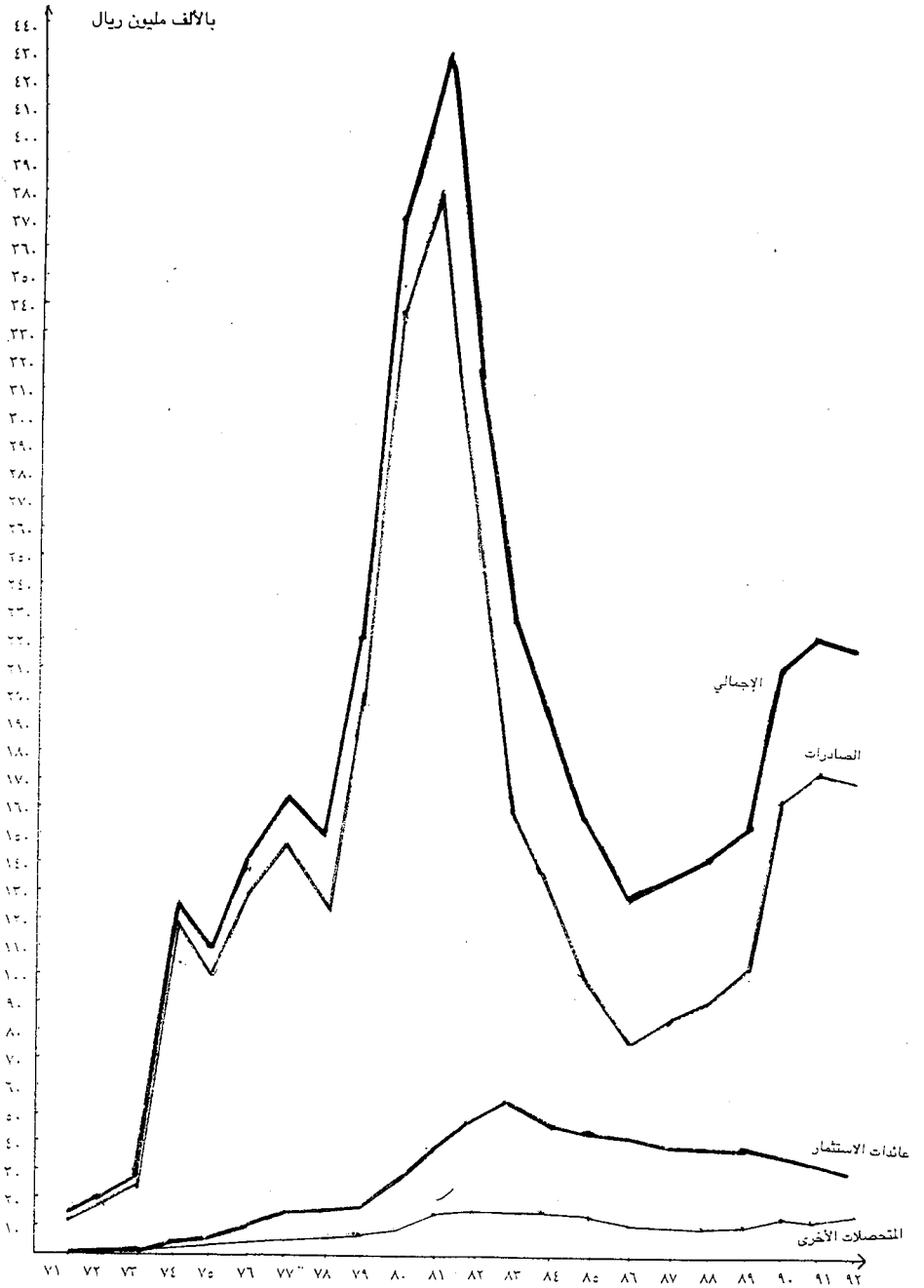

شكل بياني (١) يوضح تطور المتحصلات حسب المصدر خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٩٢)

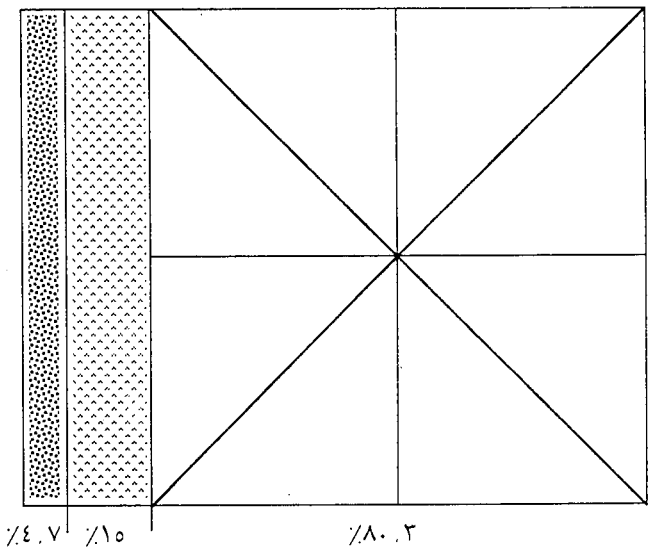

شكل بياني (٣)

يوضح المساهمة النسبية لإجمالي كل مصدر من المتحصلات خلال كامل الفترة (١٩٧١ - ١٩٩٢)

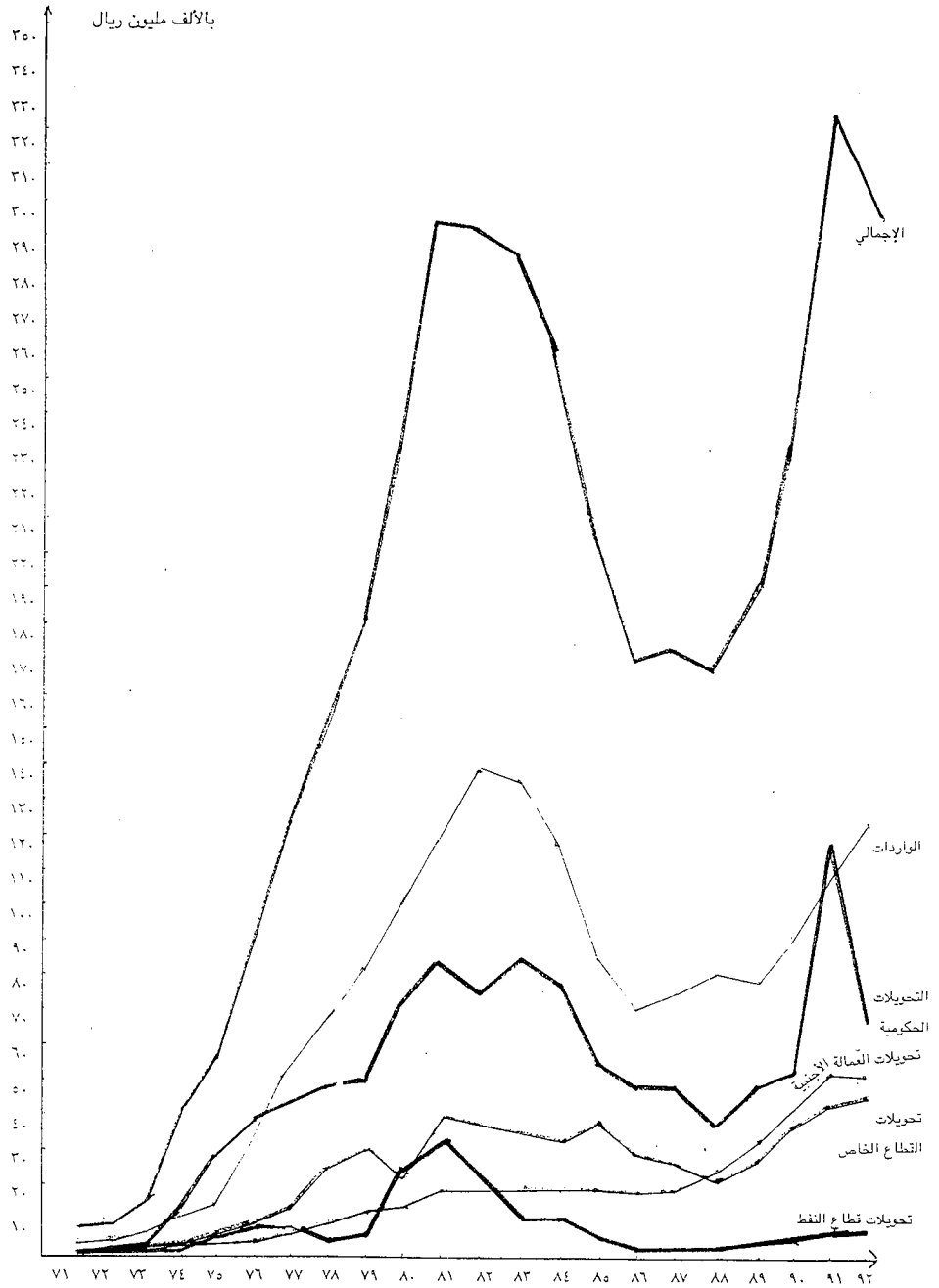

شكل بياني (٣) يوضح تطور المدفوعات حسب البند خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٩٢)

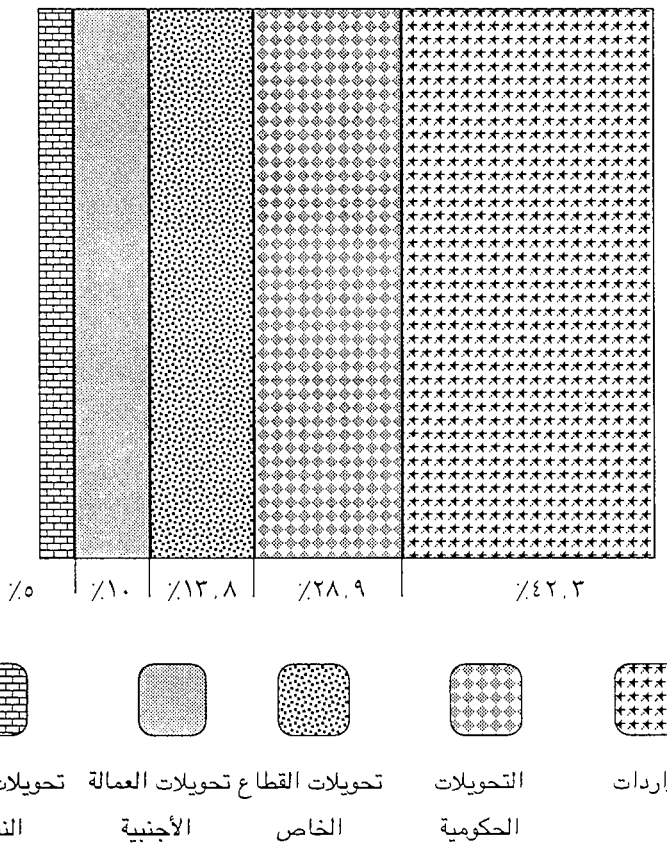

شكل بياني (٤)

يوضح المساهمة النسبية لإجمالي كل بند من المدفوعات خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٩٢)

مراجـع البحث

١-١٤- التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي للأعوام (٩٢-١٣٩٣) ، (١٣٩٥) ، (١٣٩٦) ، (١٣٩٧) ، (١٣٩٨) ، (١٤٠٠) ، (١٤٠١) ، (١٤٠٢) ، (١٤٠٣) ، (١٤٠٤) ، (١٤٠٦) ، (١٤٠٨) ، (١٤١٢/١١) ، (١٤١٣/١٢) .

١٥- دراسة لآثار الحج على المستوى الكلي في الاقتصاد السعودي ، عبدالمحسن بن عبدا لله آل الشيخ ، (رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٤٠٤/١٤٠٥) .

١٦- دليل ميزان المدفوعات .

صندوق النقد الدولي ، ١٩٧٧، ترجمة صندوق النقد العربي ، ١٩٨٠) .

١٧- خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥) ، (وزارة التخطيط) .

١٨- خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠) ، (وزارة التخطيط) .

١٩- خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥) ، (وزارة التخطيط) .

٢٠- قرار مجلس الوزراء رقم (٣٨) وتاريخ ١٤٠٩/٣/٢١ .

٢١- الكتاب الإحصائي الحادي عشر .

(الإدارة العامة للتنظيم والبرامج ، وزارة الداخلية ، ١٤٠٥) .

٢٢- الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي .

(إدارة الدراسات الاقتصادية والإحصاء ، وزارة الزراعة والمياه ، العدد الثامن ، ١٤١٤) .

٢٣- المؤشر الإحصائي .

(مصلحة الإحصاءات العامة ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني) ، العدد السابع ١٤٠٢هـ ، والعدد الثامن عشر ١٤١٣هـ .

٢٤- موسوعة المصطلحات الاقتصادية د/ حسين عمر (دار الشروق ، جدة، ١٣٩٩) .

٢٥- النشرة الإحصائية لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام (١٤١٣/١٤١٢) .

٢٦- النظريات والسياسات النقدية والمالية .

د/ سامي خليل (شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨٢) .

٢٧- النقود والبنوك والتجارة الخارجية .

د/ صبحي تادرس قريصة ، د/ كامل عبدالمقصود بكري .

(دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية) .

٢٨- النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية .

د/ صبحي تادرس قريصة ، د/ مدحت محمد العقاد (دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٣) .

٢٩- النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية .

د/ محمد عبدالعزيز عجمية ، د/ مصطفى رشدي شيحة (الدار الجامعية، بيروت ، ١٩٨٣) .